العرب
السبت 2021/10/09
السنة 44 العدد 12204

بريطانيا تتطلع إلى فتح صفحة تجارية جديدة مع دول الخليج

حاجة لندن إلى إبرام اتفاقيات تجارة حرة يمنح فرصة للخليجيين لتحسين شروط التفاوض

يؤكد اقتصاديون أن اهتمام بريطانيا بتعزيز شراكاتها الاقتصادية مع دول الخليج، خاصة في ظل المقومات الجاذبة بالمنطقة في مقابل ضمان استقبال المزيد من الاستثمارات الخليجية إليها، نابع من المخاوف التي قد تخلفها ورطة بريكست على المدى البعيد، وهو ما يحتم عليها رسم معالم نموذج تجاري جديد يتماشى مع المرحلة المقبلة.

فتح أبواب التجارة الحرة على مصراعيها

لندن – يعكس إصرار حكومة بوريس جونسون على توسيع العلاقات الاقتصادية مع الخليج أن دول المنطقة باتت مرشحة بقوة لتصبح إحدى الوجهات التجارية والاستثمارية المستهدفة لبريطانيا مستقبلا مع سعيها لوضع أسس شراكات استراتيجية أكثر انفتاحا.

وأطلقت بريطانيا الجمعة عملية التفاوض بغية إبرام اتفاقيات تجارية جديدة مع السعودية وعدد من دول الخليج الأخرى، وذلك في ظل سعي الحكومة لإقامة علاقات اقتصادية أعمق.

وبدأت المؤشرات حول عقد اتفاقيات خليجية في نوفمبر الماضي بإطلاق مراجعة مشتركة للعلاقات الاقتصادية. وقد اختتمت في يونيو الماضي.

آن – ماري تريفليان

نريد اتفاقا شاملا يزيل الحواجز أمام سوق خليجية ضخمة

وترى لندن أن توقيع اتفاقيات تجارية حرة مع دول وتكتلات، مثل دول الخليج ومنظمة التعاون الإسلامي ودول آسيان، قد يخفف من تبعات خروجها من الاتحاد الأوروبي (بريكست) وتوتر العلاقات التجارية مع الأوروبيين.

وتعتقد أيضا أنه من الضروري توسيع حجم شراكتها الاستراتيجية الممتدة مع دول الخليج وخاصة الإمارات لتضم مجالات أكثر تنوعا مثل تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي والعلوم الطبيعية.

واتخذت وزيرة التجارة الدولية آن – ماري تريفليان أولى خطواتها نحو بدء مفاوضات تجارية مع دول الخليج الست، حيث شرعت في حملة الهدف منها دعوة الشركات البريطانية إلى إبداء رأيها بشأن ما ينبغي أن يشمله الاتفاق التجاري مع تلك الدول. كما أكدت أنها ستلتقي ممثلين عن دول الخليج في لندن. لكنها لم تحدد موعد ذلك.

وقالت تريفليان في بيان "نريد اتفاقا حديثا وشاملا يزيل الحواجز التجارية أمام سوق ضخمة للأغذية والمشروبات، وفي مجالات مثل التجارة الرقمية والطاقة المتجددة بما من شأنه أن يوفر وظائف جيدة في بريطانيا".

ويقول المسؤولون البريطانيون إنه من المهم للغاية ألا تقتصر العلاقات على قضايا البيع والشراء وإنما تمتد إلى شراكة استراتيجية حقيقية يتم بموجبها تبادل أفضل الممارسات بين بريطانيا ودول الخليج لتحقيق المصالح المشتركة مع مناقشة التحديات والوصول إلى حلول فعالة لها.

وسبق أن ذكر وزير التجارة الدولية السابق ليام فوكس في فبراير 2019 أن بريطانيا تتطلع إلى إنشاء منطقة تجارة حرة مع دول الخليج في المستقبل القريب، لكن من غير المعروف ما إذا كانت تريفليان ستعيد إحياء هذه الفكرة.

وتأتي المفاوضات في الوقت الذي استحوذ فيه صندوق الاستثمارات العامة السعودي (الصندوق السيادي) على نادي نيوكاسل يونايتد بقيمة تقدر بنحو 410 ملايين دولار، والذي كان يملكه الملياردير البريطاني مايك آشلي، وذلك بعد الحصول على موافقة رابطة الدوري الإنجليزي عقب عام ونصف العام من الانتظار.

وقال ياسر الرميان محافظ الصندوق "يتماشى الاستحواذ مع استراتيجية الصندوق، حيث تركز استراتيجيته على قطاعات رئيسية، بما فيها قطاعا الرياضة والترفيه".

كما جاءت المفاوضات عقب يوم من مناقشة وزير المالية وزير دولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الكويتي خليفة مساعد حمادة مع عمدة الحي المالي لمدينة لندن ويليام راسل، وفينسنت كيفني الذي سيستلم مهام المنصب في نوفمبر المقبل، قضايا أهمها دور الكويت كبوابة للاستثمار العالمي والتمويل الأخضر والابتكار والتكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى الخدمات المالية وتشجيع الاستثمارات.

وكانت حكومة أبوظبي قد أعلنت منتصف الشهر الماضي خلال زيارة ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان أنها ستضخ 13.8 مليار دولار في بريطانيا على مدى السنوات الخمس المقبلة، فيما سيكون بمنزلة دفعة كبيرة لطموحات جونسون لتعزيز الاقتصاد بينما تسعى الدولة الخليجية لتنويع اقتصادها بما يتجاوز الوقود الأحفوري.

وقال مكتب الاستثمار البريطاني وشركة مبادلة للاستثمار (الصندوق السيادي) في بيان مشترك حينها إن "الاستثمارات ستعزز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في البلدين وترتيد الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية والطاقة المتجددة".

واستثمرت الإمارات بالفعل حوالي 1.5 مليار دولار في الاقتصاد البريطاني، بما في ذلك 1.1 مليار دولار في قطاع علوم الحياة.

وقال الرئيس التنفيذي لمبادلة خلدون المبارك حينها "سيساعد توسع شراكتنا الاستثمارية السيادية على تسريع التمويل والابتكار في القطاعات الرئيسية التي تعتبر أساسًا للنمو الاقتصادي في كلا البلدين".

وأضاف "نعمل بالفعل على تطوير برامج طموحة للتحول في مجال الطاقة والتكنولوجيا والاستثمار في البنية التحتية من أجل خلق فرص عمل جديدة وتقوية الروابط التجارية بين بلدينا".

وستعزز أي اتفاقية مع بريطانيا خطة الإمارات العشرية، التي تم الكشف عنها الشهر الماضي، لمضاعفة حجم اقتصادها وجذب 150 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر بحلول 2030.

وبموجب الاتفاقية المحتملة سيتم إعطاء الأولوية للاستثمارات بناء على قدرتها على توفير فرص العمل في كلا البلدين، وتعزيز قدرات البحث والتطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية.

ويرجح خبراء أن تكون هناك مكاسب لدول الخليج تتمثل في تحسين شروط الاستثمار والقوة التفاوضية، لاسيما في ما يتعلق باتفاقيات التجارة الحرة.

وترتبط بريطانيا فعلًا بعلاقات استراتيجية اقتصادية وتجارية واستثمارية وعسكرية وطيدة مع دول الخليج، وقد تجاوز حجم التجارة مع المنطقة 30 مليار دولار في العام الماضي.

وتشير التقديرات إلى أن حجم التجارة البريطانية مع دول الخليج بلغ نحو 61 مليار دولار في 2019، وهو ما مثل قرابة 7 في المئة من حجم تجارة بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي في العام ذاته، وهو رابع أكبر مبلغ بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين.

> 61
> مليار دولار حجم تجارة بريطانيا مع الخليج في 2019 قبل أن تنخفض إلى 30 مليار دولار في 2020

لكن بعض الخبراء يعتقدون أن العمل على إبرام اتفاق تجاري رسمي قد يشعل من جديد المخاوف السياسية بشأن من الذين ستسعى بريطانيا، بعد الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، لزيادة التجارة معهم.

وديعة سعودية تعيد المركزي في عدن لاستئناف التوريد

عدن – استئناف البنك المركزي اليمني في عدن إجراءات تمويل استيراد السلع والمواد الغذائية الأساسية وتغطيتها من وديعة سعودية بعد تسعة أشهر من التوقف، في خطوة تهدف لكبح انهيار قياسي في سعر العملة المحلية.

ودعا المركزي من المدينة التي تتخذها الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا عاصمة مؤقتة للبلاد، في بيان مساء الخميس الماضي كافة البنوك التجارية التي تقدمت بطلبات زبائنها لاستيراد السلع الأساسية ضمن الدفعة الـ41 من الوديعة السعودية للحضور إلى المقر الرئيسي للبنك لاستكمال الإجراءات والتنفيذ بحسب الاتفاق معه.

كما أكد البنك استمرار التزامه بسداد مستحقات التجار المستوردين ومزودي شركة النفط بالمشتقات النفطية، داعيا البنوك إلى التقدم بطلبات التحويل إلى الحسابات الخارجية مرفقا بها كافة الوثائق اللازمة لاستكمال الإجراءات.

وكانت السعودية قد توقفت عن تمويل استيراد السلع والمواد الغذائية الأساسية في اليمن، بعد اقتراب وديعتها النقدية المقدرة بملياري دولار لدى المركزي اليمني من النفاد، مما تسبب في تراجع كبير في سعر صرف العملة المحلية المتداعية أمام العملات الأجنبية.

وقال صيارفة ومتعاملون في عدن لرويترز إن قيمة الريال واصلت هبوطها المتسارع لتسجل في سوق الصرف الموازية 1215 ريالا للدولار الواحد للشراء و1225 ريالا للبيع، في أدنى مستوى له على الإطلاق.

وكانت العملة المحلية قد استعادت بعض قيمتها في أواخر سبتمبر، عقب عودة معين عبدالملك رئيس الحكومة وعدد من الوزراء إلى عدن بعد ستة شهور على مغادرتها عقب اقتحام متظاهرين مقر الحكومة في قصر معاشيق الرئاسي بعدن في أواخر مارس 2021.

وحذرت الأمم المتحدة الأحد الماضي من أن استمرار هبوط قيمة العملة المحلية يزيد من تفاقم أزمة الجوع في اليمن ويرفع أسعار السلع الغذائية إلى المثلين.

وقال مكتب ممثل منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن في تقرير صدر في الآونة الأخيرة إن "أسعار المواد الغذائية ارتفعت بنحو 60 في المئة في بعض أجزاء اليمن منذ بداية العام الجاري، مدفوعة بانهيار الريال".

ويقوم المركزي في عدن منذ أربعة أعوام بتوفير العملة الصعبة للاعتمادات بسعر مخفض عن السوق لتغطية واردات المواد الأساسية.

وبلغ إجمالي المبلغ الذي سحبه البنك المركزي من الوديعة السعودية حتى الآن أكثر من 1.85 مليار دولار.

وتشير التقديرات إلى أن اليمن يستورد أكثر من 90 في المئة من احتياجاته الغذائية بما ذلك معظم احتياجاته من القمح والأرز.

محاولات مضنية لمكافحة الجوع

الرياض تعدل آلية استحقاق ضريبة القيمة المضافة

الرياض – أعلنت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك السعودية الجمعة موافقتها إدخال تعديلات على آلية استحقاق ضريبة القيمة للمنشآت المتعاقدة مع الجهات الحكومية بهدف تحسين كفاءة تحصيل الرسوم.

وتضمّن التعديل أحد بنود اللائحة التنفيذية للضريبة والخاص بتحديد تاريخ التوريد واستحقاق الضريبة في حالات محددة على جميع واردات السلع أو الخدمات التي تتم من المنشآت المتعاقدة مع الجهات الحكومية وفق عقود مبرمة طبقا لنظام المنافسة.

ويستهدف الإجراء الجديد ضمان استلام المنشأة أو الشركة للضريبة المستحقة عن التوريد قبل الإقرار عنها وسدادها للهيئة ضمن إقراراتها الدورية.

وسيبدأ العمل بهذا التعديل ابتداء من مطلع الشهر المقبل. وتقول الهيئة إن ذلك يأتي في إطار حرصها على ضمان التزام تلك المنشآت بالأحكام ذات الصلة بنظام ضريبة القيمة المضافة، إلى جانب ضمان استمرارية نشاط المكلفين المتعاقدين مع الجهات الحكومية.

ويعتقد وزير المالية رئيس مجلس إدارة الهيئة محمد الجدعان أن هذا القرار يأتي في إطار اهتمام الحكومة بإتاحة المزيد من الفرص أمام القطاع الخاص للتوسع والنمو والتشغيل.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه سيسهم في تسهيل مناخ الأعمال وإزالة المعوقات، مع الحفاظ على بيئة مستقرة تُحفز النمو الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل وتوفير ملاءة مالية أفضل للقطاع.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إلى الجدعان قوله إن "القرار يؤكد استمرار الحكومة في العمل على تعزيز دور القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي".

محمد الجدعان

القرار يتيح الفرص أمام القطاع الخاص للتوسع والنمو والتشغيل

وأضاف "الإجراء يدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر عدد من المبادرات والبرامج التي تسُهم في رفع مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية" في البلاد.

وذكرت الهيئة أنها ستبدأ بإقامة العديد من ورش العمل التوعوية بهذا التعديل ابتداءً من الأحد القادم 10 أكتوبر مع الجهات الحكومية وقطاع الأعمال واتحاد الغرف السعودية، وذلك في سبيل إيضاح جميع التفاصيل المتعلقة بالتعديل والأهداف المرجوّة منه.

وتنظر السعودية إلى خطوة زيادة ضريبة القيمة المضافة كعامل آخر قد يساعدها على تخفيف آثار تراجع العائدات المالية من تجارة النفط، فضلا عن تداعيات أزمة الوباء.

وتقدر الرياض أنه مع زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 15 في المئة التي بدأت في يوليو 2020 بعدما كانت عند خمسة في المئة فإنها ستجني نحو 3.5 إلى أربعة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا كإيرادات غير نفطية إضافية.

ورجح شركة الركاز لاستشارات الضرائب العام الماضي أن تجني الحكومة عوائد تصل إلى 40 مليار دولار خلال العام الجاري في حال أبقت الزيادة الجديدة، ولم تقم برفع الضريبة مرة أخرى.

وكانت السعودية قد طمأنت مواطنيها أواخر العام الماضي بأنها ستعيد النظر في زيادة ضريبة القيمة المضافة بعد انقضاء الجائحة، التي أثرت بشكل كبير على قطاعات حيوية واسعة في البلاد وبلدان العالم.

ويضع رفع ضريبة القيمة المضافة السعودية على نفس مستوى دول مجموعة العشرين الأخرى على الرغم من أنها لا تزال أقل من المعدل العالمي لضريبة القيمة المضافة بنسبة 19.7 في المئة.

وفي حين كان البعض قلقا في البداية من أن معدل الضريبة الجديد سيقلل من معنويات مجال الأعمال، فإن عددا من الخبراء على ثقة من أن المسار طويل المدى لاقتصاد السعودية إيجابي بما يكفي لضمان استمرار تدفق رأس المال الدولي.

ودشنت السعودية والإمارات العمل بهذه الضريبة في يناير 2018، ثم بعد عام التحقت بهما البحرين، بينما بدأت سلطنة عمان تطبيقها في أبريل الماضي، في المقابل لم تطبقها الكويت وقطر حتى الآن.